

التدخل الدولي ودوره في الازمة الداخلية الصومالية

م. محمد سلمان صالح*

الملخص :

كان الوضع الداخلي في الصومال متوتراً بدرجة شديدة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي حيث كانت شرعية نظام الرئيس سياد بري الذي استمر في السلطة لفترة طويلة قد بدأت تتآكل بعد سلسلة من الاخفاقات الداخلية ، حيث اشتدت المعارضة الصومالية لنظام سياد بري ، وخاصة في الاقاليم الوسطى والشمالية ادى الى نشوب ثورة شعبية بقيادة المؤتمر الصومالي الموحد ادى الى صراع فعمت الفوضى والخراب بسبب الحرب الداخليه ادى الى تدخل مجلس الأمن قرار التدخل الدولي في الصومال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدخلت لحماية مصالحها في الصومال والمتمثلة بالسماح لشركاتها بالتنقيب عن النفط Oli والاحكام السيطرة الجيوستراتيجية على منطقة القرن الأفريقي .

Abstract

Conclusion-

The international intervention of more than that is that it could be possible to have more and more security to achieve its international status and interests in developing countries.

After the completion of the study (international intervention and its role in the Somali internal crisis), the following are the main findings:

First results

1. There are many major countries in the world.
2. This study shows that many appointments.
3. It is clear from this study that there are a lot of motives that are ostensibly motivated to settle the crisis, or that it is actually an intervention in the name of humanity.
4. The spread of human rights theory and the retreat of the concept of internal mixing.

المقدمة:

تعد دراسة موضوع (التدخل الدولي ودوره في الازمة الداخلية الصومالية) من اهم الموضوعات الحديثة والحيوية ، التي يتناولها الباحثون والدارسون والمتخصصون ، وترجع هذه الالهمية الى ناحيتين نظرية وعملية، فمن الناحية النظرية تفيد هذه الدراسة في تقييم الاتجاهات السائدة في أدبيات تسوية وحل الصراعات، باعتباره حقلاً بالغ الأهمية في علم السياسة ، أما من الناحية العملية فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في الوقوف على مختلف أبعاد عمليات التسوية وتقييم الجهود المبذولة على المستوى الدولي والآليات المستخدمة في الازمة الداخلية الصومالية، وذلك نظراً لما تتسم به الحرب الأهلية في الصومال من سمات فريدة، بالمقارنة مع معظم حالات الحروب الأهلية في أفريقيا حيث أدت إلى انهيار الدولة تماماً في الصومال ، ومن ناحية أخرى فإن أهمية الحرب الأهلية في الصومال تتبع من أنها شهدت تطبيق معظم أدوات ادارة النزاعات، سواء المفاوضات أو الوساطة أو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للصومال.⁽ⁱ⁾

وعلى الصعيد العملي شهدت عملية التدخل في الازمة والمصالحة في الصومال العديد من الجهود والمبادرات الدبلوماسية للوصول إلى انتهاء الأزمة الصومالية ، حيث وصلت إلى حوالي (١٦ مبادرة) داخلية وإقليمية ودولية، إلا أن معظمها باء بالفشل، ولكن يمكن وصف احدها هو اتفاق جيبوتي، المستثمر نسبياً حيث أسفر عن عقد مؤتمر للمصالحة بين الحكومة الانتقالية السابقة والمعارضة في جيبوتي يوم ١٢ مايو ٢٠٠٨ ، برعاية الأمم المتحدة وحضور ممثلين عن الاتحادين الأوروبي والأفريقي، والذي حقق نجاحاً ملموساً تمثل في إرساء نظام سياسي انتقالي في الصومال برئاسة الشيخ شريف أحمد⁽ⁱⁱ⁾، إلا أن هذه الترتيبات واجهت تحديات على أرض الواقع، بسبب التداعيات الداخلية والاقليمية والدولية بالغة الخطورة والناجمة عن استمرار الصراع خاصة بين الحكومة الانتقالية وحركة الشباب المجاهدين ، وهذا ما يثير تساؤلات عميقة بشأن أسباب استمرار حالة انهيار الدولة في الصومال، والعجز عن الوصول إلى تسوية ناجحة وفعالة لهذه الأزمة، مما دفع الباحث إلى دراسة دور التدخل الدولي الذي لعبته الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا .

وبريطانيا وموقفهم من عملية الازمة الداخلية ، وذلك نظراً لطبيعة الأزمة الصومالية التي تتشابه وتتداخل فيما العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية خاصة الإقليمية منها ، وذلك في محاولة لتعرف على المجهودات التي بذلت في هذا المجال للوقوف على الإيجابيات والسلبيات التي قد تقيد عملية انتهاء لهذه الأزمة في الفترات القادمة.⁽ⁱⁱⁱ⁾

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن موضوع التدخل الدولي أكثر الموضوعات أثارة للجدل في الفقه القانوني الدولي والتطورات التي شهدتها النظام الدولي في مرحلة مابعد الحرب الباردة والتي اثرت على مجمل التفاعلات الجارية وخاصة في دولة (الصومال) لوقف الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان واحترام السيادة الوطنية للصومال وحفظ الامن فيها وأحلال السلام.

منهجية البحث : اعتمد الباحث على العديد من المناهج ، منها المنهج التاريخي ، والقانوني فضلا عن المنهج التحليلي وذلك للفائدة العملية والمنهج الاستشرافي المستقبلي لبلورة نظرة مستقبلية.

وتجدر الإشارة الى أنه في اطار الواقع الذي تشهده عملية الازمات والصراعات الداخلية في أفريقيا بعاماً وفي الصومال بخاصة ، فإن هذه الدراسة ستبحث الاشكالية التي كان لها دور في الظروف المحيطة لحل الصراعات الداخلية في افريقيا من خلال دراسة حالة الصومال كنموذج ، لذلك فإن مشكلة البحث تتلخص في التساؤلات الآتية :-

١. ما المقصود الأزمة الصومالية ؟ وما أطرافها ؟ وكيف بدأت؟
 ٢. ما طبيعة عمليات التدخل الدولية في الأزمة الداخلية الصومالية ومدى نجاحاتها ؟
- ولذلك فأننا سنحاول التعرف على مفهوم الازمة الصومالية من خلال التطرق اليها وتعريفها وتحديد اسباب قيامها وأطرافها كونها تعد من ابرز الظواهر في افريقيا بسبب التنافس الدولي حول القارة ، ومن ثم نبين بعد ذلك دور التدخل الدولي في الازمة الداخلية الصومالية ، ونحاول تقييم هذا التدخل .

وقد اقتضت دراسة التدخل الدولي ودوره في الازمة الداخلية الصومالية تقسيمه الى ثلاث مباحث فضلا عن مقدمه والخاتمه:

المبحث الأول: مفهوم الازمة الصومالية .

المبحث الثاني: دور التدخل الدولي في الازمة الداخلية الصومالية.

المبحث الثالث : مستقبل الازمة الصومالية

المبحث الأول

مفهوم الأزمة الصومالية

شهدت الصومال حرباً أهلية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي ذات طابع قبلي ودموي دامت زهاء عقد ونصف ، أودت بحياة الآلاف من الشعب الصومالي ، فضلاً عن تدميرها للبنى التحتية للبلاد ، وتعكس الوقائع والتداعيات التي آلت إليها الصومال وحالة انهيار الدولة وتحولها الى ساحة للحرب الأهلية و بروز الدويلات والكيانات الانفصالية، تناقضاً شديداً مع ما تتميز به الحالة الصومالية من خصوصية من منظور معايير الاندماج الوطني والتجانس الثقافي ، وما يملكه الشعب الصومالي من مقومات الهوية القومية ووحدة الاصل العرقي والديني ، ووحدة اللغة ، وروابط التاريخ المشترك ، وارتباط الشعب الصومالي بشعار الصومال الكبير وهدف استعادة الاقاليم الصومالية الضائعة الى الوطن الأم ، بيد أن هذا المجتمع كان يحمل بين طياته بعض نواة الانقسام القبلي بسبب النزاعات العشائرية والقبلية فيما بينهم، ان كل هذه العوامل ادت الى اندلاع الحرب الأهلية في الصومال أو ما يعرف بالأزمة الصومالية ، وسنتناول تحديد مفهوم الحرب الأهلية الصومالية (الأزمة الصومالية) من خلال تعريفها أولاً ثم تحديد اسباب قيامها والقوى المشاركة فيها في النقاط الآتية :-

أولاً: تعريف الحرب الأهلية الصومالية

تعد ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على الاصعدة كافة في القارة ، وتتسم ظاهرة الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها ، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها ، فعلى صعيد الاسباب لعبت المتغيرات دوراً في اندلاع الحروب الأهلية. (iv)

ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولهما بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية ، والعوامل الاقتصادية والسياسية ، أما ثانيهما فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والاقليمية في الصراعات الإفريقية (v)، وعلى صعيد النتائج افرزت الحروب الأهلية في افريقيا عدداً من النتائج تمثلت في انهيار الدولة وتقويضها ، ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية ، فضلاً عن بروز ظاهرتي تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة ، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها الى

تفاقم حدة الصراعات ، وتجدها مرة أخرى ، وتجدر الإشارة الى أن القارة الافريقية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الازمات والنزاعات فيها .^(vi)

في حين لم تعد حالات الحروب الاهلية التي وقعت في القارة منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات (عن تسع حالات) انفجرت مع بداية التسعينات ، سلسلة من الحروب الاهلية الطاحنة ، فضلاً عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية ، وتنوعت هذه

الصراعات ما بين صراعات شكلت استمراراً لحالات سابقة ، كما في (السودان وموزمبيق) ، أو استثنافاً لها في شكل جولات جديدة اكثر حدة كما في (بوروندي وانجولا) ، على حين ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل الحروب الاهلية في كل من (ليبيريا والصومال).^(vii)

وتعد الحرب الاهلية في الصومال خير مثال على المتغيرات ، اذ تأثر الصراع في هذه الدولة بالموروثات الاستعمارية في منطقة القرن الافريقي ، اذ ان الخريطة السياسية بعد الاستقلال كانت قد تناقضت الى حد كبير مع التوزيعات القومية والعرقية واللغوية بعد أن فرض الاستعمار

على المنطقة حدوداً مصطنعة اثرت على الصومال سلباً اذ احدثت ازمة اندماج وطني على الرغم من تمتع البلاد بتجانس قومي وديني ولغوي فريد^(viii) ، وقد تنوعت تعريفات الحرب الاهلية بصفة عامة ، على وفق البعد الذي يتم التركيز عليه في التعريف ، ولعل ابرز هذه التعريفات انها :- ((

شكل من اشكال الصراع الداخلي في المجتمع ، تقوم به جماعة أو جماعات على اسس اثنية أو ايديولوجية من اجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الاطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة ، ويشتمل هذا الصراع على اعمال عنف مسلح ومنظم واسع النطاق من جانب جميع الاطراف المشاركة ، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها))^(ix).

من ما تقدم يمكننا تعريف الازمة الصومالية بأنها :- ((النزاعات الداخلية المسلحة التي نشبت في الصومال منذ سقوط النظام السياسي فيها في بداية عام ١٩٩١)).

ثانياً : أسباب قيام الحرب الاهلية الصومالية

تفجرت الحرب الاهلية الصومالية في عام ١٩٨٨ ، وبرز الاحتماء بالنظام القبلي ونبذ الشعور بالمصلحة العامة للدفاع عن فئوية وعشائرية ضيقة ، ونتيجة جملة اعتبارات ، تزايدت حدة الصراع بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له الى حد رفض شرعية الدولة ذاتها وسلطاتها ، والنكوص الى الاطر الاجتماعية التقليدية ، كالعشيرة والقبيلة ، بوصفها ابنية للتنظيم الاجتماعي بمعناه الواسع ، وتحت وطأة ضربات المعارضة المسلحة تم اقضاء الرئيس سياد بري عن السلطة

في كانون الثاني ١٩٩١ من قبل المعارضه ، لتدخل الصومال في تداعيات انفراط عقد الدولة ، بمؤسساتها وابنياتها وتنظيماتها ، ولتدشن مرحلة من التدمير الذاتي ، والفوضى الكاملة ، والفراغ الدستوري ، وتدمير ما تبقى من مؤسسات وبنى تحتية. (x)

هناك اسباب عديدة لاندلاع الحرب الأهلية الصومالية وهي :-

١. **السبب الأول :-** العوامل المتعلقة ببنية الدولة الصومالية ، فالتجربة الاستعمارية فرضت انماطاً في علاقات الانتاج في المجتمع الصومالي فقد كان المجتمع الصومالي قبل الاستعمار مجتمعاً رعوياً يعيش على الرعي والانتاج الزراعي البسيط الموجه لتلبية الاحتياجات المحلية وقد ركز الاستعمار على التوجه الى الاسواق الخارجية ، وفي الوقت نفسه انشأ الاستعمار نظاماً جديدة للإدارة والحكم في اجزاء الصومال المختلفة ، وقد تسبب ذلك في تقويض الاسس التقليدية للمجتمع الصومالي القديم ، واحلت بدلاً منها علاقات سلطوية جديدة ، وفي فترة ما بعد استقلال الصومال ، حدثت حالة من الانفصال التدريجي بين هيكل الدولة الموروث من الاستعمار والقائم على فرض علاقات السلطة من الداخل وتنظيم عمليات التبادل التجاري من الخارج من ناحية وبين طبيعة الهيكل الاجتماعي الذي كان ومازال قائماً على اللامركزية والنظام الرعوي من ناحية أخرى ، وفي فترة بعد الاستقلال اسهمت القبيلة بدور رئيس في الحياة السياسية الصومالية ، لاسيما ان القبيلة تحولت الى مؤسسة وسيطة في العلاقة بين الدولة والمواطنين بل حلت محل الدولة في اغلب الاحيان ، ثم تحولت الى اداة رئيسية في ادارة الصراع اثناء الحرب الاهلية. (xi)

ان الكيانات السياسية التي نشأت في الصومال من احزاب سياسية وجماعات معارضة ومليشيات مسلحة ، كانت في الاغلب ، تعبيراً عن انتماءات قبلية أو مناطقية وعلى الرغم من أن الشعب الصومالي لم يكن يعاني من أزمة اندماج وطني الا ان ذلك لا ينفي أن القبلية في الصومال ، قد تعرضت لتسييس شديد سواء في فترة الحكم المدني خلال الستينات أم أثناء فترة حكم سياد بري أم في فترة انهيار الدولة أم حتى في مفاوضات التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال ، وفي جميع هذه الاحوال لم يرتبط ذلك بوجود أزمة تعددية اثنية في المجتمع الصومالي بل كان عائداً الى تلاعب نظام حكم سياد بري بالتنوع العشائري في المجتمع الصومالي من أجل ضمان سيطرته على السلطة. (xii)

ان المجتمع الصومالي مبني على اساس مدني قبلي ابتلع فيه القبلي المدني ، وهذا واحد من أهم الاسباب للحرب الأهلية فيها. (xiii)

٢. **السبب الثاني :** يمكن القول أن سياسة نظام (سياد بري) هي السبب الرئيس والمباشر وراء

اندلاع الحرب بالأهلية في الصومال وبالذات سياسته الدكتاتورية والاثنية وقيامه بتجميد النشاط السياسي والتورط في حرب خاسرة ضد دولة اثيوبيا^(xiv)، وقيامه بتنفيذ سياسة واسعة للتأميم وفرضه لسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ، وتأليه للقبائل المختلفة بعضها على بعض ، وتمييزه الشديد لأبناء قبيلته في شغل المناصب العامة والاستحواذ على نصيب كبير من الثروة الوطنية المحدودة ، ثم تبنيه لسياسة قمعية في مواجهة جماعات معارضة بشكل عام ، وضد الحركة الوطنية الصومالية بشكل خاص ، وضد قبيلة الاسحاق التي تمثلها بصورة أخص^(xv).

لقد طرح نظام سياد بري سياسات اقتصادية تعزز من سيطرة النظام على التشكيلات الاجتماعية المرتبطة به وتركز الاستثمارات الحكومية والخدمات في مناطق معينة ، فأدى ذلك الى ظهور الصراع الاجتماعي فانتشر الفساد والسلب والنهب واستحوذ بعض الناس على مكاسب اضافية لظروف الجفاف والتصحر^(xvi)، ونتج عن ذلك تدهور في عموم الاقتصاد الصومالي وتحول الاقتصاد الى استيراد المواد الغذائية ، واعتمد على القروض والمساعدات وارتفعت الديون وازداد العجز في ميزان المدفوعات ، فضلاً عن ارتفاع الانفاق العسكري ، وبلغ دخل الفرد السنوي ٢٨ دولار سنوياً ، وانتشرت البطالة والامية والفقر والقبلية ، مما ادى الى تفاقم الازمة الصومالية ، تبعها انهيار الدولة وادارتها وخدماتها وهو ما اصاب المجتمع الصومالي بالانهيار والتفكك^(xvii).

٣. السبب الثالث :- ان الحرب الاهلية في الصومال قد اندلعت تحت تأثير المتغيرات الداخلية باعتبارها المتغيرات الأكثر اهمية ، وفي المقابل اسهمت القوى الخارجية بأدوار متنوعة في اندلاع هذه الحرب ، وكان التدخل المباشر في الحرب الاهلية الصومالية بارزاً بقوة في الدور

الاثيوبي اذ فتحت اثيوبيا اراضيها امام جماعات المعارضة الصومالية ومكنتها من استخدامها ، نقاط انطلاق لشن الهجمات ضد القوات الحكومية داخل الصومال ، كما وفرت لها الحماية العسكرية وزودتها بالدعم المالي واللوجستي^(xviii) ، أما من حيث الدور غير المباشر الذي ادته القوى الدولية والاقليمية في تأجج الحرب الاهلية الصومالية ، فقد كان أكثر خطورة ، وجاء هذا الدور من خلال تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل مبكراً لاحتواء الصراع الداخلي المتزايد في الصومال منذ أواخر السبعينات ، اذ كان واضحاً ان نظام سياد بري قد فقد شرعيته بالنسبة لمعظم قطاعات الشعب الصومالي ، وقد كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية ، ولا سيما ايطاليا قادرة التأثير بقوة على النظام من خلال مساعداتها الاقتصادية والعسكرية الكثيفة التي كانت تقدمها له^(xix).

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وباقي الفاعلين الدوليين والاقليميين قد شهدوا التطورات العنيفة في الصومال وامتنعوا عن مجرد التفكير في تطوير استراتيجية منسقة لتفادي المزيد من التدهور

الداخلي أو لتشجيع التحول السلمي في تلك الدولة ، وقد ازداد هذا التقاعس مع نهاية الحرب الباردة منذ أواخر الثمانينيات حيث فقدت تلك المنطقة أهميتها الاستراتيجية ولم تعد القوى الكبرى مهمة بمتابعة تطورات الصراع الداخلي في الصومال في الفترة السابقة على انهيار نظام سياد بري ، والفترة التالية لذلك مباشرة، بحيث يمكن ان تشجع سياد بري لبدء عملية التحول الى نظام جديد قبل أن يؤدي العنف والمواجهات الدموية الى استكمال عملية تدمير مؤسسات الدولة^(xx) ، وتشير بعض التحليلات الى أن الولايات المتحدة ادت دوراً غير مباشر في سقوط نظام سياد بري حينما امتنعت عن تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لنظامه في فترة حرجية وحساسة ثم امتنعت عن التدخل الفاعل للوصول الى تسوية سياسية للصراع بين هذا النظام ومعارضيه وذلك في اطار رغبة الولايات المتحدة في اعادة ترتيب الاوضاع الإقليمية في منطقة القرن الافريقي ، سعياً الى تغيير نظامي الحكم في الصومال واثيوبيا في آن واحد من أجل فتح صفحة جديدة من المنظور السياسي في المنطقة ، لا سيما أن جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٢) ، كانت تروج آنذاك بقوة لمقولة النظام العالمي الجديد الذي يرتك زمن بين ركائز عديدة على تعزيز التطور الديمقراطي في مختلف اقاليم العالم.^(xxi)

ثالثاً : القوى المشاركة في الحرب الاهلية الصومالية

تحولت الحرب الاهلية الى حرب فصائل وزعامات واسهمت دول الجوار في انكائها ، مما ادى الى تقسيم البلاد الى دويلات ومناطق متفرقة^(xxii) ، وقد بلغ عدد الفصائل المشاركة في الحرب الاهلية حوالي ٢٤ فصيلاً تولى قيادة كل فصيل قائد عسكري من كل قبيلة ، وأهم هذه الفصائل نوردتها على النحو الآتي :-

١. الجبهة الديمقراطية لأنقاذ الصومال (S.S.D.F) :- تأسست عام ١٩٧٨ ، واتخذت الجبهة من اديس ابابا مقراً لها.
 ٢. الحركة القومية الصومالية (S.N.M) :- تأسست عام ١٩٨١ ، وكان مقرها لندن.
 ٣. الحركة القومية الصومالية (S.P.M) :- تأسست عام ١٩٨٩ ومقرها الجنوب الصومالي .
 ٤. المؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C) :- تأسس عام ١٩٨٩ ومقره في روما .
 ٥. الجبهة القومية الصومالية (S.N.F) :- تأسست في مدينة بارديرا.
- وهناك جبهات اخرى ليس لها تأثير كبير هي :-
١. الحزب الصومالي المتحد (U.S.P).
 ٢. الحركة الديمقراطية الصومالية (S.D.M).

٣. الحركة الاسلامية الصومالية.

وكانت جبهة حركة شباب المجاهدين مؤثرة في الحياة السياسي ومعارضه للحكومة. فضلاً عن وجود تحالفان شكلا من عدد من الفصائل الصومالية ، أولهما التحالف الوطني الصومالي (S.N.A) ، ويتكون من المؤتمر الصومالي الموحد ، جناح الجنرال محمد الفارح عيديد ، والحركة الصومالية بقيادة احمد عمر جيس والحركة الديمقراطية بقيادة فرع محمد نور ، والحركة القومية الصومالية بقيادة فرع عبيدي ورسمه. (xxiii)

اما التحالف الثاني ترأسه علي مهدي الرئيس الصومالي المؤقت ، وتكون من الفصائل الآتية :- التحالف الديمقراطي ، والاتحاد الديمقراطي الوطني ، والجبهة القومية وجناح آدن عبد الله نور من الحركة الوطنية الصومالية ، والجبهة الصومالية المتحدة ، والحزب الصومالي الموحد ، والاتحاد الوطني الصومالي وجناح المؤتمر الصومالي الموحد برئاسة علي مهدي وأحد جناحي الحركة الديمقراطية الصومالية ، ومنظمة موكي الزراعية. (xxiv)

رابعاً : بداية الحرب الاهلية الصومالية

بعد سقوط نظام سياد بري انهارت الدولة المركزية مما ادى الى صراع بين القبائل للاستيلاء على السلطة ، ومن أجل تنسيق التعاون بين الحركات الثلاث الرئيسة وهي الحركة الوطنية الصومالية والمؤتمر الصومالي الموحد والحركة القومية الصومالية ، وقعت اتفاقاً في اديس ابابا في ٢ تشرين الاول ١٩٩١ لغرض ادارة البلاد من خلال عقد مؤتمر عام لجميع الحركات ، لكن قيادة المؤتمر الصومالي الموحد شكلت حكومة ، بدا واضحاً من تشكيلها الحفاظ على مصالح قبيلة الهوية وهو ما تسبب في نشوب خلاف بين علي مهدي محمد رئيس الحكومة المؤقت والجنرال فارح عيديد القائد العسكري للحركة. (xxv)

استولت قوات المؤتمر الصومالي الموحد بزعامة الجنرال محمد فرح عيديد (وهو التنظيم السياسي العسكري لقبيلة الهوية بكل فروعها) على العاصمة مقديشو في كانون الثاني ١٩٩١ ، واعلنت الاذاعة بيانا صادراً عن الاجتماع الطارئ لأركان حزب المؤتمر ، تضمن تعيين علي مهدي محمد وهو احد اعضاء البرلمان الذي حله سياد بري ١٩٦٩ رئيساً مؤقتاً للبلاد، وتثبيت

رئيس الوزراء عمر عرته ، في منصبه على ان يعقد مؤتمر وطني تحضره الفصائل كافة في غضون شهر للاتفاق على شكل الحكومة النهائي لكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وبدأ النزاع على السلطة ، فعقد المؤتمر الأول للمصالحة في جيبوتي عام ١٩٩١ ، اذ جدد لعلي مهدي في الرئاسة ، الأمر الذي لم يرق للجنرال محمد فرح عيديد ، وفي هذه الاثناء بدأت ميليشيات المؤتمر

الصومالي الموحد ، في مواجهات مسلحة مع قبيلة الدارود (التي ينتمي اليها الرئيس السابق سياد بري)

سواء من كان منهم في الحكومة أم كان من المدنيين ، وحصلت مذابح عشوائية ، وعتت العاصمة فوضى عارمة ، ونهبت جميع مؤسسات الدولة ، والهيئات الدبلوماسية ، ولم يستطع المؤتمر الصومالي الموحد أن يفرض الأمن ويكبح جماح الميليشيات وتحولت حملة حزب المؤتمر من حملة السيطرة على الحكم الى حرب قبلية.^(xxvi)

ثم تفجر الصراع سريعاً بين الجنرال محمد فرح عيديد والرئيس علي مهدي محمد من أجل السلطة في بداية عام ١٩٩٢ ، وفي هذه الحرب التي استمرت أكثر من أربعة اشهر دارت رحاها ، بين فرعي قبيلة الهوية من المواليين للطرفين ، اذ تعرضت العاصمة مقديشو وبنيتها التحتية للتدمير ، وشهدت هذه الفترة اعنف المعارك وأكبر الخسائر المادية والبشرية ، وتفتت الوحدة السياسية والاجتماعية للصومال لتدخل في حرب اهلية مدمرة.^(xxvii)

وكان المؤتمر قد حدد الحكومة بـ(٢١) وزير على اساس قبلي ، فازت فيه قبيلة الهوية بثماني حقائب ، مقابل خمس حقائب للاسحاق ، وثمانية لباقي القبائل الاخرى ، بمعدل وزير لكل قبيلة ، مما اثار حنق هذه القبائل التي تمثل أكثر من نصف سكان البلاد فضلاً عن امتلاكها قوات عسكرية مؤثرة ، ونتيجة رفض جناح عيدي لشرعية مهدي ، بدأت الحرب الاهلية الاولى

بين رفاق السلاح من ابناء القبيلة الواحدة ، وعلى صعيد الصراع على السلطة وتوازنات القوى ، تمكن الجنرال محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد من تشكيل تحالف وطني صومالي في ٢٧ اب ١٩٩٢ برئاسته التي ضمنت اربعة تنظيمات ، فضلاً عن جناح محمد الفارح عيديد وهي الجبهة القومية الصومالية بزعامة الجنرال عمر جيس والحركة الديمقراطية الصومالية برئاسة محمد نور عليو ، والحركة الوطنية لجنوب الصومال برئاسة عبيد ورسمه ، وقد ناصبت تلك التنظيمات العداء لمهدي ، وتفاقت الازمة الصومالية ، واستند كل طرف

صومالي الى طرف خارجي أو أكثر ، وفي هذا السياق ، برزت الخطوط الحمراء لمصالح وأمن اطراف الجوار الجغرافي والاقليمي ومن يربهاها من الاطراف الخارجية ، واستفرد كل منها بجزء

من ارض الصومال ، وبدا جلياً مدى التورط في الصومال ، وطبيعة تداخل المصالح المتناقضة لدول الجوار في تلك الازمة^(xxviii) ، وازدادت الاوضاع سوءاً في البلاد بسبب مسألة الاقاليم

الصومالية الضائعة التي تتوافر فيها قومية صومالية ، فضلاً عن ارض العفر والعيسى (الصومال الفرنسي) ، والمعروف حالياً بدولة جيبوتي ، وهناك الصومال الغربي أو اقليم أوجادين الذي ضمته بريطانيا نهائياً الى اثيوبيا في عام ١٩٥٤ ، ويعرف في اثيوبيا باسم الاقليم

الخامس ، وتتوافر فيه اقلية عربية مسلمة ، وقومية صومالية ، وقد شنت الصومال بسببه حرباً في أواخر السبعينات انتهت بهزيمتها ، فضلاً عن الانعكاسات السلبية التي تركتها على حكم سياد بري ، فضلاً عن قيام الصومال بتوفير الدعم لجهة تحرير الاورومو الاثيوبية المعارضة المسلحة ، كما تحتل كينيا اقليم النجد المعروف بإقليم الحدود الشمالية الكينية جنوب غربي الصومال ، وعاصمته هاريسا ، الذي ضمته كينيا رسمياً الى اراضيها في عام ١٩٦٣ بعد اتفاق اورشا ، ويضم حوالي ٣٨٠ ألف صومالي ، كما تمتد مسألة اللاجئين الى العديد من دول الجوار ، بفعل ما افرزته الحرب الاهلية الصومالية من انعكاسات أمنية ، ادت الى تشريد مئات الألوف من الصوماليين ، وبالتداعي المنطقي ، يتزايد خوف دول الجوار من عدوى انتقال

عوامل الازمة الصومالية الى بعض اقاليمها التي تعيش نسبياً ظروف الصومال نفسها نتيجة التعدد العرقي والقوميات عابرة الحدود (xxix) ، وبعد ان كانت العاصمة الصومالية مقديشو تمثل المدينة التي توحد الشعب، وتجد كل اطيافه والوانه موزعين فيها ، ولا احد يدعي ان العاصمة تابعة له او يدعي الاغلبية فيها ، تغيرت هذه الموازين بعد الحرب الاهلية ، اذ غادر معظم سكان العاصمة الى مناطقهم ومدنهم التي ينحدرون منها ، وبذلك فقدت مقديشو ، تنوعها وتميزها ، وظهر ما اصطلح في الاوساط الصومالية بـ (أمراء الحرب) ، وانفردت قبيلة الهوية وحدها بحكم مقديشو واشتد الصراع بينهم للسيطرة فتزعم كل امير الحرب على حي منها وأقام فيها نقاط تفتيش تلزم المواطن بدفع اتاوات للانتقال بين الاحياء لزعيم الحرب. (xxx)

وقد قسمت الصومال نتيجة الحرب الاهلية وغياب سلطة مركزية الى خمسة اجزاء نوردها على النحو الآتي :-

١. المحافظات الشمالية الغربية وتخضع لسيطرة الحركة الوطنية الصومالية ومركزها بريرة برعو ، هرجيسا ، وتخضع لسيطرة محمد ابراهيم عقال رئيس جمهورية ارض الصومال.
٢. المحافظات الشرقية والوسطى وتخضع لسيطرة الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال وتشمل مدن بوصاصو ، جلكاغيو ، دوسا ، مأرب.
٣. محافظة وهران ، شبيلي ، ومقديشو تخضع للمؤتمر الصومالي الموحد بجناحية.
٤. المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية موزعة بين جناحي الجبهة القومية الصومالية وتتمركز في مدينة كيسمايو ، بارديرا وجنوباً حتى حدود كينيا.
٥. المحافظة الشمالية وعاصمتها بوراما (على حدود جيبوتي) تحت سيطرة الحركة الديمقراطية الصومالية.

ونلاحظ على هذه التقسيمات انها غير ثابتة ، اذ انها تتغير وفقاً للتحالفات التي تتم خلال العمليات العسكرية والمصالح والمتغيرات السياسية التي تدور بين الفصائل لأن الخلاف في الاصل بين تلك القوى والفصائل ليس خلافاً نظرياً بل هو صراع على السلطة.

وعلى صعيد النتائج ، فقد افرزت الحرب الأهلية نتائج عديدة تمثلت في انهيار الدولة وتقويضها ، ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمع ، وبروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة ، وغيرها من الظواهر التي أدت بدورها الى تفاقم حدة الصراعات وتجدها فالحرب الداخلية الصومالية لاتزال مشتعلة بين الحين والآخر .^(xxxi)

المبحث الثاني

دور التدخل الدولي في الازمة الداخلية الصومالية

سنتطرق في هذا المبحث الى مناقشة دور التدخل الدولي في انتهاء وتسوية الازمة الصومالية وعمليات التدخل الدولي لحل وانهاء الازمة ، ومن ثم تقييم هذا التدخل لبيان مدى نجاعة ، وذلك في النقاط الآتية :-

أولاً :- عمليات التدخل الدولي في الازمة الصومالية

بسقوط نظام سياد بري دخلت الصومال في حالة من الفوضى التامة وانعدام الدولة ، وبدأ الصراع بين الحركات الصومالية للسيطرة على الارض واقامة دولة اخرى ، لكن المخطط الامريكي بتفكيك الصومال كان قد نجح قبل سقوط النظام نفسه ، وزاد عليه ان الحركات المتناحرة ، قامت على اساس قبلي ومصلحي وليس على اساس برامج سياسية ، مما جعل هذه الحركات تساهم في عملية تقطيع البلاد .^(xxxii)

ولم تقتصر الازمة الصومالية على المستوى الداخلي بل امتدت نحوها التأثيرات الدولية وجعلت منها الفرصة للتدخل فيه بعد انهيار الدولية ومؤسساتها ، فكانت البداية في تقديم المساعدات .^(xxxiii)

لذا كان التدخل الدولي في الصومال بواسطة الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة وايطاليا وفرنسا وبريطانيا ، لكن كان لتدخل الولايات المتحدة والامم المتحدة النصيب الاكبر من التدخل ، وجاء تدخلهما متزامناً ، ولكل لك فأنا سنتناول التدخل الدولي في لتسوية الازمة الصومالية على النحو الآتي :-

١ :- تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في الازمة الداخلية الصومالية

بدأ التدخل للأمم المتحدة في الصومال في ٣ / كانون الثاني / ١٩٩٢ ، عندما ارسل الامين العام للأمم المتحدة بطرس غالي ، وفداً الى الصومال للتعرف على الاوضاع وطبيعتها وكان الهدف من ذلك هو التحقق من تقديم المساعدات والاغاثة للمتضررين ، فضلاً عن التوصل لحل سلمي للنزاع وايقاف القتال بين الفصائل ، وقدم الوفد تقريراً الى الامين العام اورد فيه ما توصل اليه خلال زيارته للصومال هو :-

١. قبول جميع الاطراف في الصومال لعملية الاغاثة العاجلة للشعب الصومالي.
 ٢. رفض الجنرال محمد فرح عيديد تدخل الولايات المتحدة ، لتسوية وانهاء الصراع بينه وبين علي مهدي محمد انطلاقاً من أنه صراع داخل المؤتمر الصومالي الموحد.
 ٣. اصرار شمال الصومال على الانفصال عن الجنوب وانشاء جمهورية ارض الصومال. (xxxiv)
- بالرغم من ذلك ، الا ان الاوضاع في الصومال قد تفاقمت وأزدادت سوءاً ، وذلك لعدم التوصل الى حل لفض النزاع بين الفصائل ، لذا اصدر مجلس الأمن القرار رقم (٧٣٣) ، في عام ١٩٩٢ ، والذي ينص على تجريد الفصائل الصومالية من الاسلحة والتركيز على وقف اطلاق النار ، لإتاحة الفرصة لتوزيع الاعانات الانسانية والمساعدة في عملية تسوية الصراع ، فضلاً عن فرض حظراً شاملاً على الاسلحة . (xxxv)

ولم يسفر القرار عن أي تقدم في الاوضاع الصومالية لذا اصدر مجلس الأمن عدة قرارات بالغة الأهمية في هذه الشأن ، كمحاولة لتسوية الازمة الصومالية ، أبرزها القرار رقم (٧٤٦) لعام ١٩٩٢ ، والذي يقضي بأرسال فريق تقني ودعي جميع الاطراف الصومالية الى احترام امن وسلامة الفريق . (xxxvi)

فضلاً عن ذلك فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٧٥١) لعام ١٩٩٢ ، الذي ينص على ارسال ٥٠ مراقباً للأمم المتحدة لرصد وقف اطلاق النار ، فضلاً عن رصد قوات أمن تابعة للأمم المتحدة ، كما يواصل الامين العام مشاوراته لحل النزاع وتعيين ممثل خاص له من أجل التوجيه العام لنشاطات الامم المتحدة ، لكن الممثل الشخصي لم يتوصل الى اتفاق مع الجنرال محمد الفارح عيديد اذ كانت قواته تسيطر على عشرة اقاليم من اصل ثمانية عشر اقليماً. (xxxvii)

كما اصدر مجلس الأمن القرار رقم (٧٦٧) والقرار (٧٧٥) ، وبناء على قرار مجلس الأمن (٧٥١) و (٧٧٥) عام ١٩٩٢ ، وازاء الاخفاقات التي منيت بها عملية حفظ السلام في الصومال

دعت الولايات المتحدة الامريكية ان تحل القوات الامريكية محل قوات الامم المتحدة بعد فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة او اربعة اشهر فتهيات الولايات المتحدة لأرسال قوة تضم ٢٨ ألف جندياً وقوات من اثنتا عشر دولة أخرى في عملية أطلق عليها (استعادة الأمل في الصومال) ، وحدد الهدف الرئيس للعملية وهو اغاثة الشعب الصومالي من المجاعة ، بسبب الجفاف الذي حل بالصومال ، وقد وضعت الامم المتحدة برنامج مائة يوم لتقديم الاغذية والمعونات ، وعلى الرغم من ذلك ، استمرت المجاعة وانتشرت الأمراض ومنها الملاريا والدرن ، ووفقاً لذلك تبنى مجلس الأمن الاقتراح الأمريكية في قراره رقم (٧٩٤) في كانون الثاني ١٩٩٢ ، ودخلت القوات الامريكية في الصومال في ٩ كانون الاول ١٩٩٢ . (xxxviii)

اذ نص القرار الذي صدر عن مجلس الأمن المرقم (٧٩٤) الى تشكيل قوة اكبر حجماً من اجل حماية اعمال فرق الاغاثة الانسانية ، فضلاً عن قيام هذه القوة بفتح الطريق امام الامدادات القادمة الى الصومال ، وأكدت الادارة الامريكية احترامها لسيادة واستقلال الصومال وستقوم القوات الامريكية بكل الاجراءات بقيادة العملية يونوصوم ٢ ، في البداية ثم تتولاها الامم المتحدة ، وقد بلغ عدد القوات التي ستشارك في العملية ٣٥ ألف جندي وتعد

هذه القوات والعملية التي اعدتها الامم المتحدة من اكبر واقوى العمليات التي نفذتها لحفظ السلام ، وفي آذار ١٩٩٣ شكلت قوة من ٢٨ ألف جندي لتحل محل القوات الامريكية . (xxxix)

كما صدر القرار رقم (٨١٤) الذي دعا الى اقامة وتدعيم بيئة آمنة في الصومال والعمل على اعادة بناء المؤسسات السياسية واعادة بناء الصومال . (xi)

ان قرار التدخل في الصومال جاء بناء على قرار الرئيس الامريكي جورج بوش الاب ، قبل تركه للسلطة بعدة اشهر من اجل تحقيق نصر عسكري سهل يثبت فيه لدور الامريكي في النظام الدولي ، وتدخل الولايات المتحدة ايضاً جاء لحماية مصالحها في الصومال والمتمثلة بالسماح لشركاتها بالتنقيب عن النفط (Oli) ، وكان التدخل تحت مظلة الامم المتحدة ولم تكن ذريعة التدخل الا نتيجة لتدهور الاوضاع الانسانية وقد جندت الأمم المتحدة لهذه العملية ٣٣ دولة من مختلف دول

العالم ، لمدة ٥٦ شهراً ، فقدت فيها القوات الدولية ١٣٠ جندياً ، وكلفتها بليون دولار ، أما الولايات المتحدة فقد انفقت مليار ونصف مليار في تدخلها للصومال ، فضلاً عن ان تسعة اعشار المبالغ المخصصة للمهمات الانسانية كانت تصرف على المهام العسكرية ، وهذا يكشف تستر التدخل الدولي تحت ستار الاغاثة والاعانات الانسانية (xii) ، مما جعل الفصائل الصومالية تدخل

في مواجهات مع القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي اتضح تبعيةها للولايات المتحدة ، من خلال القرارات التي اصدرتها واصرار الامين العام على نزع اسلحة الفصائل بموجب القرار (٨١٤) الذي اصدره مجلس الأمن في عام ١٩٩٣^(xliii) ، وقد قامت قوات صومالية بقيادة الجنرال محمد الفارح عيديد بمهاجمة قوات الأمم المتحدة وقتلت ٢٣ باكستانياً مما جعل مجلس الأمن يصدر القرار (٨٣٧) في ٦ حزيران ١٩٩٣ الذي يقضي بالقبض على عيديد والمسؤولين عن الهجوم ، ثم اصدر مجلس الامن القرار رقم (٨٦٥) في ٢٢ ايلول ١٩٩٣ الذي أكد على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الامة الصومالية ، وإن الاولوية لقوات الأمم المتحدة هي تقديم المساعدات الانسانية وتحقيق المصالحة وبناء مؤسسات الدولة الوطنية والاقليمية ، لكن مقتل ١٨ جندي امريكي ومثل بجثثهم في مقديشو جعل الولايات المتحدة تخفق في سياستها مما جعل القرار الامريكي هو الانسحاب من الصومال في اذار ١٩٩٤^(xliv).

٢ - تدخل ايطاليا في الازمة الصومالية

اما ايطاليا فقد كانت مصالحها النفطية تعمل في الصومال بموجب امتياز التنقيب الذي حصلت عليه في بعض المناطق البرية والبحرية ، وسارعت الى توجيه انتقادات الى الولايات المتحدة لهيمنتها على الامم المتحدة ، وتجاهل الدور الايطالي في الصومال لخبرة ايطاليا في الصومال بسبب سيطرتها عليها لفترة ليست بالقصيرة ، وطالبت بالمشاركة بقيادة القوات الدولية ، وفي الحقيقة كانت المصالح هي التي تدفع الايطاليين للتوجه نحو الصومال وخلق نوع من التوازن مع الولايات المتحدة في الصومال للحفاظ على مصالحها هناك^(xlv).

٣ - التدخل الفرنسي في الازمة الصومالية

جاء التدخل الفرنسي محدوداً اذا ما قورن بالتدخل الامريكي والايطالي وذلك للتواجد الفرنسي في جيبوتي من خلال القاعده هناك لذا كانت مشاركتها في القوات الدولية للحفاظ على مصالحها في جيبوتي خوفاً منها على مصالحها فيها ومنع انتقال تردي الاوضاع الى جيبوتي^(xlv).

٤ - تدخل بريطانيا في الازمة الصومالية

عزفت بريطانيا عن المشاركة في القوات الدولية المتحالفة تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية ، لأسباب اقتصادية داخلية ، لا سيما وإن المناطق التي كانت تسيطر عليها بريطانيا قد استقرت بما يعرف بجمهورية ارض الصومال ، لذا فأنها قد استشعرت بأن مصالحها المباشرة ليست محلاً للتهديد^(xlvii).

ونتيجة لتردي الاوضاع داخل الصومال وعدم تمكن القوات الدولية من تحقيق اهدافها جاء القرار بالانسحاب من الصومال بعد سلسلة من العمليات التي نفذتها الفصائل الصومالية ضدها ، وان انسحاب القوات الامريكية والغربية لم يؤد الى انهيار العملية بل تابعت القيام بمهمتها المحجمة الاهداف الى ان تم اعلان مجلس الامن القرار ٩٥٤ في ٤ تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ ، والذي قر فيه انتهاء عمليات حفظ السلام في الصومال في موعد اقصاه ٣١ اذار ١٩٩٥ ، وقد تضمن القرار رسالة سياسية الى قادة الفصائل توضح نفاذ صبر المنظمة الدولية ، وتم في ٣ اذار انسحاب القوات التابعة للأمم المتحدة من الصومال لينهي بذلك عملية التدخل الدولي وحفظ السلام ، ويضع المنطقة امام احتمالات عدة للتطور السياسي والأمني ، أي بعد فشل العملية الدولية للسلام في حل الازمة طرحت عالمياً شعار الحل الافريقي للمشكلات الافريقية الذي اتاح الفرصة امام المبادرات الافريقية للسلام . (xlvii)

أما اسباب اخفاق المجتمع الدولي في حل الازمة الصومالية واعادة الاستقرار والسلطة المركزية فيمكننا توضحه في النقاط الآتية :-

١. عدم ادراك المجتمع الدولي التركيبة الاجتماعية للمجتمع الصومالي.
٢. إهمال القوى الحقيقية الصومالية ، واعطاء وزن لأمرء الحرب.
٣. مصالح الدول في الصومال ، جعلتها تساعد في اذكاء الصراع بين الفصائل من خلال دعمها لفصيل ضد آخر.
٤. اعطاء الأولوية للجهد العسكري وإهمال الجانب السياسي والاقتصادي.
٥. الهيمنة الامريكية على الجهود الدولية. (xlviii)

ثانياً :- تقييم التدخل الدولي في الازمة الصومالية

على الرغم من نجاح الامم المتحدة في وقف المجاعة التي قضت على حوال ٣٥٠ الف صومالي خلال عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، الا أن نجاح أو فشل الأمم المتحدة في ايجاد تسوية سياسية للحرب الأهلية الصومالية ، وعلى الرغم من أن التدخل الدولي قد تم دون موافقة الحكومة الصومالية ، لعدم وجود حكومة بسبب انهيار مؤسسات الدولة ، يكمن في مدى تحقيقها للأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة من قبل القائمين على هذه العملية تحديداً

وبالنظر الى الاهداف التي حددتها الأمم المتحدة وهي تقديم المساعدات الإنسانية وخلق بيئة آمنة وحماية البنى التحتية وتكوين قوى أمنية وعودة اللاجئين ونزع السلاح ، والتي نصت عليها كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ، نجد أن هذه العملية تهدف الى التدخل الانساني

وتقديم المساعدات الانسانية للمتضررين ، حيث عدت الامم المتحدة أن الصراع المحتدم بين القوى الصومالية يهدد السلم والأمن الدوليين ، هذه هي مجمل الاهداف التي حددتها الأمم المتحدة لعملياتها في الصومال ضمن عدة قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي ، والمتتبع لوضع الصومال منذ انتهاء العملية وحتى يومنا هذا يلاحظ أن تقديم المساعدات الانسانية ، بالرغم من النجاحات ، أنها لم تستطع انقاذ الآلاف من الصوماليين من المجاعة والأمراض والأوضاع السيئة للاجئين حتى في دول الجوار وكذلك لم تتجح الامم المتحدة في تحقيق باقي الأهداف الأخرى الصادر عن مجلس الأمن الدولي .^(xlix)

ونعتقد أن فشل عمليات التدخل الدولي من (الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا) ، يرجع الى أنها تدخلت في الصراع دون أن يكون لديها من القواعد القانونية الصريحة أو الآليات الواضحة ما يمكنها من التصدي لمثل هذا الصراع ، وعلى الرغم من تدخل القوى الدولية والإقليمية بتفويض من مجلس الأمن ، الا انه لا تزال الاهداف التي حددتها الامم المتحدة من بداية تدخلها في الصومال لم تتحقق ولا يزال القتال يدور على الاراضي الصومالية الى يومنا هذا.

المبحث الثالث

مستقبل الازمة الصومالية

يطمح الصوماليون إلى أن يكون فوز الجنرال فرماجو بمنصب الرئاسة في البلاد خلاصاً من أزماتهم السياسية والإنسانية والاقتصادية، أن مستقبل البلاد مرتبط بكيفية إدارة الأزمات السياسيـه الراهنة وعبرَ كثيرون عن فرحتهم بعد انتخابه رئيساً للصومال، وهو ما يُظهر حجم الالتفاف الشعبي حول الرئيس الجديد، لكن هل سيكون هذا الرجل بالفعل محققاً لتطلعات الشعب الصومالي في الداخل والخارج؟ وهل سيحقق للصومال مستقبلاً سياسياً وأمنياً يلامس أوضاع السواد الأعظم من المجتمع؟

يرى بعض الخبراء أن مستقبل البلاد مرتبط بكيفية إدارة الأزمات السياسية الراهنة من قبل الرئيس الجديد والفريق الذي سيشكّله للعمل معه، ففرص النجاح أمامه كبيرة رغم هول التحديات والملفات التي تنتظره، فإذا عيّن فرماجو رئيس وزراء لحكومته مع مراعاة متطلبات المعادلة السياسية والقبلية في البلاد، إلى جانب مدى حجم وتأثير شخصية رئيس الوزراء الجديد، فربما سيقف ذلك من تداعيات حجم التحديات والملفات التي تنتظره، أما إذا لم يحسن اختيار رئيس حكومته فسيكون ذلك تحدياً آخر قد يفتح باباً من الخلافات السياسية التي دائماً تدور بين الرئيس

الصومالي ورئيس حكومته، وهي تجربة أعاقَت جهود الدولة ونالت من سعيها نحو إرساء دولة صومالية جديدة لمدة ثماني سنوات إن الحكومة الصومالية المقبلة، تواجه تحديات ليست هينة، فأرضاء الولايات الفيدرالية ذات الصبغة القبلية، إلى جانب معضلة الأمن والأزمات الإنسانية نتيجة الجفاف والتدهور الاقتصادي كلها ملفات عالقة، وتتراكم في حال عدم إنجاز قدر ملموس من متطلبات الشعب الفقير بتحسين ظروفه المعيشية. (٥٠)

ومع ذلك فإنه هناك ملامح وتراكمات لزلزال سياسي أو أمني يلوح في الأفق قد يقلب المعادلات السياسية والأمنية في الصومال رأساً على عقب ويهز أركان أقطاب سياسية تتحكم على مفاصل الدولة سواء في مقديشو أو في الأقاليم الصومالية الأخرى.

على الرغم من وجود مساح حثيثة تقوم بها أطراف سياسية داخلية وقوى اقليمية لتدارك الأمور ولتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين الصوماليين إلا أن نتائجها قد تكون محدودة بسبب الفجوة العميقة بين الفرقاء ومحورية الأسباب التي تدفعهم نحو الإصطدام وإلى مزيد من الإضطراب السياسي.

تعتقد بعض الأطراف أن هذا الاصطدام ما هو سوى محطة أو جولة من جولات الجهود الرامية إلى الانتقال نحو السلام والاستقرار الدائم وأنه نقطة تحول لا بد من المرور بها للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل بين كافة الكيانات السياسية والقبلية في الصومال على صيغة جديدة لتقاسم السلطة والثروة ، لكن فيما يبدو أن هذه الفكرة رغم ما تحملها من جوانب ايجابية، محفوفة بمخاطرة جمة ولها أبعاد خطيرة قد لا تؤدي سوى إطالة عمر الأزمة وتأخر خروجها من عنق الزجاجة. (٥١)

وتصدرت الصومال مؤشر الدول الهشه السنوي لست سنوات بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٣ . يمكن اجمال أبرز مظاهر احتمالات العوده الى عدم الاستقرار أو الانحدار نحو الاضطرابات الأمنية والسياسية بما يلي:

١. الأجواء المشحونة في مجلسي الشعب والشيوخ والتوتر الذي يسود المشهد السياسي عموماً، حيث تتزايد هذه الأيام نبرات الأصوات المعارضة أو المؤيدة للرئيس فرماجو وحكومته حدة وشراسة كأن البلاد مقبله على انتخابات عامة ويتبادل المعارضون والموالون عبر وسائل الإعلام والمنابر السياسية، تهماً وانتقادات لاذعة. فهذه التراشقات في نظر البعض ليست سوى انعكاس لطبقة ما لم تتبلور ملامحها بعد بصورة واضحة وأن اللقاءات السرية التي تشهدها فنادق مقديشو هذه الأيام مؤشر على وجود هذه الطبقة.

٢. الإجتماعات العلنية والسرية بين رؤساء الولايات الاقليمية ووزراء في الحكومة الاتحادية وأعضاء في البرلمان. يجرى رؤساء الولايات الاقليمية اجتماعات وصفقتها بعض المصادر بالمهمة

مع وزراء في الحكومة وأعضاء في البرلمان الاتحادي بهدف رسم معالم جديدة حول العلاقة وإطر التعاون بينهما وخصوصا فيما يعلق بجولات الصراع المقبلة.

٣. الاجتماعات العشائرية: تتواصل في العاصمة مقديشو منذ أكثر من شهر اجتماعات عشائرية الهدف منها حشد التأييد للقوى السياسية المتعارضة ومحاولات لقلب أنظمة الحكم في مقديشو وعدد من المدن الكبرى، أو تعزيز سلطاتها وكان من أبرز هذه الاجتماعات لقاء موسع جرى بين زعماء تقليديين بارزين من عشائر هوية قبل ثلاثة أيام في مقديشو والذين أبدوا خلال اجتماعهم مخاوفهم من تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد.

٤. دخول المفاوضات بين الحكومة الاتحادية ورؤساء الكيانات السياسية في البلاد في بدايتها الى عدم التوصل إلى حلول مشتركة بشأن القضايا المثيرة للجدل والنقاش وأهمها: موقف الصومال تجاه الخلاف بين المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى ، إلى جانب ملفات مراجعة الدستور، والانتخابات، وتوزيع المساعدات الدولية للصومال.

٥. اقالة جميع القيادات العليا لأجهزة الأمن، الشرطة والجيش والمخابرات واستقالة وزير الدفاع وما رافقها من هجمات ارهابية دامية شهدتها مدينة مقديشو وتحذيرات الولايات المتحدة من عمليات ارهابية قد تستهدف البعثة الأمريكية في الصومال.^(٥٢)

ويثار تساؤل في هذا المجال ما هي الحالة التي تملأ عداد لها ؟هناك تحركان متضادان تشهدهما الساحة السياسية في الصومال، فالتحرك الأول يستهدف الرئيس الحالي محمد عبد الله فرماجو واجباره إلى قيام بتغييرات على حكومته لإطاحة بعض القوى السياسية البارزة في الحكومة والتي لا تحظى قبولا من قبل قوى داخلية وخارجية وتعيين شخصيات أخرى لمناصبهم، وأنه اذا لم يتعاط مع هذه الضغوط بشكل ايجابي يرى البعض

يجب المطالبة بتنحيته من منصبه وملاحم هذه الخطوة ظاهرة للعيان ولا سيما بعد اعلان نواب في البرلمان عن فشل الرئيس في أداء واجباته.

أما التحرك الثاني والمقابل للأول يرمي إلى اثارة قلق سياسي في الإدارات الاقليمية وسحب الثقة من رؤسائها على غرار ما حدث في اقليمي هيرشيبيلي وجلمدغ التي فصول أزمتها لم تنته، وفي هذا الإطار لا يمكن استبعاد ان تحدث مثل هذه المحاولات في إدارات جنوب غرب الصومال، وبونت لاند ، وجوبالاند.

من خلال المعطيات على الأرض أن الأطراف السياسية المتخاصمة لن تتورع في حال تأزم الخلاف من استخدام جميع الوسائل لتحقيق أهدافها بغض النظر عن مشروعيتها وتوافقها مع معايير التنافس الشريف، وبالتالي ينبغي على الرئيس محمد عبد الله فرماجو أن يدرك حجم

الأزمة وابعادها الداخلية والخارجية وأن يقوم بمبادرة شجاعة لتنفيس الاحتقان وتقوية الفرصة على الأطراف المتربصة التي لا تريد للصومال الا الشر ومزيدا من التشرذم.

في الخلاصة، إذا نجح فرماجو في تحقيق ١٠% من جملة وعوده للشعب فإنه سيجتاز تحديات كثيرة، أما إذا لم ينجح في محاربة الفساد وتثبيت الأمن في البلاد، وترميم علاقاته مع الجوار، إلى جانب التعاطي مع الاهتمام والنفوذ الخليجي بالصومال، ولم يشكّل علاقة قوية مع تركيا، فإن الفترة المقبلة من رئاسته ستنتهي بمشاحنات سياسية هنا وهناك وقلقل أمنية لا تستثنى أحدًا.^(٥٣)

بدأ واضحاً ان المجتمع الدولي قد أصابه الفتور في الصومال بسبب تكرار موجات العنف فيها وأن المجتمع الدولي انه لايزال يتبع استراتيجيه تقوم على فكرة (الأقتراب الحذر) من الصراع دون التورط المباشر فيه وعلى سبيل المثال لم تشفع الهجمات الارهابيه الاخيره في الصومال في أقناع الولايات المتحده بتوفير التمويل اللازم لتعزيز قوات أضافيه فاكتفت بتقديم القليل من الدعم المالي والتسليحي للحكومه الصوماليه ، متجاهله التساؤلات المتعلقة بمحاربة الارهاب ، واعادة توحيد الصومال وامكانية نشر بعثة أممية فيها ، وفي هذا السياق أضحت الأوضاع السياسيه والأمنية في الصومال مرشحة لمزيد من التردّي في المستقبل المنظور في ظل تضاؤل احتمالات إيقاف هجمات الشباب المجاهدين وخاصة عادت هذه الحركة هجماتها مضاجع العاصمة مقديشو عبر سلسلة من الهجمات التي وقعت خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٧، ونظراً لنقص عدد افراد الجيش الصومالي واستمرار الحضر الذي تقرضه منظمة الأمم المتحدة على تصدير السلاح للصومال.

نعتقد بأن حل الأزمة الصومالية في الوقت الحاضر يمكن اعداد برنامج سياسي يركز على النقاط الاتيه :-

أولاً: المصالحه السياسيه شامله :- فهي الركيزه الاساسية لحل الازمه الصوماليه ، ويجب ان لاتستثنى هذه المصالحه طرفاً معيناً او منطقه جغرافية بعينها بما يخدم مصالح الشعب ويلمم شتات الصوماليين المنتشرين في اصقاع العالم.

ثانياً:- استتباب الأمن :- وهو محور بالغ الأهميه في حل الازمه الصوماليه ، فالأزمه الصوماليه أمنية في المقام الاول ، فالعقبه الأمنية تعتبر معيقاً للتنمية الشامله فينبغي تركيز الجهود نحو استتباب الأمن وبناء الجيش والشرطه وجميع المرافق الامنيه .

ثالثاً:- خلق علاقات قوية مع الخارج : الضمان مستقبل البلاد ، فالصومال ينهض حالياً بدعم خارجي وبتكاتف الجهود المحليه الدولية نحو تحقيق السياسات الخارجيه المرجوه فمد علاقات تعاون مع دول الجوار ، يساهم في بناء الصومال قوياً ، وينبغي في ان نلفت الانتباه ألى مسألة

هامة هنا وهي ان علاقة الصومال مع العالم وخاصة مع الولايات المتحدة وأوروبا ينبغي ان تكون وفق رؤية تخدم مصالح الطرفين دون ان تلحق الضرر بالشأن الداخلي الصومالي ، والتزام بمواثيق المعاهدات الدولية.

رابعاً :- محاربة البطالة : وتعد هذه المسألة من صميم أولويات الحكومة التي تتشد حل الازمة الصوماليه ، يقدر العاطلون عن العمل من الشباب ب 75.٪. ونسبة الفقر تصل ب 80.٪. ويواجه الصوماليين تحديات اقتصادية لذلك ينبغي ان تقوم الحكومة الجديده بتوظيف كل مقدراتها لتحسين اقتصاد البلد .

خامساً :- استخدام الحوار لحل الأزمة الصومالية :- ينبغي على الحكومة الجديده وضع حلول جذرية وحوار مفتوح مع المعارضه والجلوس على طاولة المفاوضات هو الحل الأول والأخير .

سادساً :- انتخاب الأصلح لقيادة البلد وعدم التركيز على الشعارات الرنانه :- كثيراً ماتقشل الجهود الرامية الى تحقيق الاحتكام لصناديق الاقتراع ، وتصويت الناخب الصومالي لمن يراه صالحاً لقيادة البلد ، والسبب _ برأيي _ هو التركيز على الشعارات الرنانه ودغدغة مشاعر الناخب المغلوب على أمره على حساب تنفيذ الرؤية وتحقيق هذا الحلم الذي ظل يراود كل فرد صومالي .

الخاتمة:

ان التدخل الدولي من اكثر الموضوعات أثارة للجدل في فقه القانوني العام سبب تباين اراء الفقهاء بشأنه اما سياسياً فهو يمثل انعكاس العلاقات القوة في النظام الدولي ، فالدول العظمى توظف قدراتها ومصالحها السياسي والاقتصادي للخطر من أجل القضاء على مصادره ، فقد يكون التدخل بالشأن الصومالي بواعثه سياسي واقتصادي وأمنيه لتحقيق مكانه دوليه ومصالح نفوذ في البلدان النامي.

بعد الانتهاء من دراسة (التدخل الدولي ودوره في الأزمة الداخليه الصومالية) ، نورد في ما يلي ، أهم ما توصلنا اليه من نتائج :-

أولاً النتائج

١. وجود العديد من الثغرات القانونية بشأن مبدأ عدم جواز التدخل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بحيث تستطيع الكثير من الدول الكبرى استغلالها من أجل التدخل في شؤون الدول الأخرى.
٢. تبين من خلال هذه الدراسة أن الكثير من التدخلات السياسية تحدث في اطار سياسي توافقي وهي اقوى من العهود والمواثيق الدولية.

٣. يتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك الكثير من الدوافع تعبر عن التدخل الدولي في الصومال ، وأن هذه الدوافع تبدو في ظاهرها دوافع رامية لتسوية الأزمة الصومالية ، الا انها في الحقيقة تعبر عن مصلحة شخصية لدولة أو مجموعة من الدول وهذا من شأنه أن يسيء لفكرة التدخل باسم الإنسانية.

٤. أن ذبوع نظرية حقوق الإنسان وتراجع مفهوم الاختصاص الداخلي للدول زاد من اللجوء الدولي الى التدخل الانساني.

الهوامش:

١. بان غانم ، الحرب الاهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية ، بحث منشور في مجلة التربية والعلوم جامعة الموصل ، المجلد ١٦ ، العدد ١، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ٣.

٢. رجب عمر عبد السلام العاتي ، دور المنظمات الاقليمية الافريقية في تسوية النزاعات (دراسة حالة النزاع في الصومال) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ٣.

٣. محمد شوقي عبد العال ، دور المنظمات الاقليمية الافريقية في تسوية النزاعات (دراسة حالة النزاع في الصومال) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ٥.

٤. ازهار محمد عيلان ، الحرب الاهلية في الصومال ، بحث منشور في مجلة القضايا الدولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥٣ ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠.

٥. خليل العناني ، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في افريقيا ، مجلة آفاق افريقية ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ٧٢.

6. William thom ,Africas Security issues through 2000 , Military review , 2010 , p9.

٧. محمود ابو العينين ، افريقيا والتحولت الراهنة في النظام الدولي ، مصر وافريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة اعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠٢.

٨. ازهار محمد عيلان ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

٩. احمد ابراهيم محمود ، الحروب الاهلية في افريقيا (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥.
١٠. السيد عوض عثمان ، بناء الدولة (أزمة المصالحة الصومالية) ، بحث منشور في مجلة كراسات استراتيجية ، العدد ١٤٧ ، السنة الخامسة عشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٣.
١١. د. حمدي عبد الرحمن حسن ، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، المستقبل العربي ، (مركز دراسات الوحدة) ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢ ، ص ٩٢.
١٢. د. محمود ابو العينين ، المصدر السابق، ص ٢٥ - ٤٠.
١٣. فريدريك معتوق ، جذور الحرب الاهلية (لبنان ، قبرص ، الصومال ، البوسنة) ، اشار له عوض شمخي جبر ، جريدة الصباح ، ١٠ / تموز / ٢٠٠٧ ، ص ٢.
١٤. ياسر ابو شبانة ، النظام الدولي الجديد ، بين الواقع الحالي والتصور الاسلامي ، ط ٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٦.
١٥. انور قاسم الخضري ، اوضاع الصومال في القرن الافريقي واثرها على الامن في البحر الأحمر ، تقرير صادر من مركز الجزيرة للدراسات والبحوث ، منشور على الموقع الالكتروني : تاريخ الاطلاع : ٢٠١٧/١٢/١٠.

<http://jacsr.net/researches/105>

١٦. اجلال رأفت ، القرن الافريقي : أهم القضايا المثارة ، ورقة خلفية ندوة المستقبل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٨ ، بيروت ، لبنان ، ص ١٠٩.
١٧. نوار محمد ربيع ، الازمة الصومالية بين الاوضاع والتدخلات الدولية ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الثالثة عشر ، كانون الثاني ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٠.
١٨. د. محمود ابو العينين ، المصدر السابق ، ص ٢٦ - ٣٠.
١٩. احمد ابراهيم محمود ، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية : دراسة ليات تسوية النزاعات في افريقيا ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣.
٢٠. نجوى الفوال ، المواقف الدولية والاقليمية تجاه الأزمة الصومالية (في الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا) ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، بدون سنة نشر ، ص ٣٤٥ - ٣٨٩.
٢١. بان غانم ، المصدر السابق ، ص ٣٦.
٢٢. ازهار محمد عيلان ، المصدر السابق ، ص ٣١.

٢٣. خالد بن سلطان ، الحرب في الصومال ، بحث منشور على الموقع الالكتروني (مقاتل الصحراء) : تاريخ الاطلاع : ٢٠١٧/١٢/١٣ ، ص ١.

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/index.htm>

٢٤. عبد الله حسن محمود ، الشعب الصومالي ضحية التنازع بين اباطرة الحرب وشيوخ المحاكم الاسلامية ، صحيفة دار الحياة ، بيروت ، بنان ، ٢٠٠٦ ، ص ٣.

٢٥. السيد عوض عثمان ، المصدر السابق، ص ٢.

٢٦. عبد الرحمن جفري ، المحاكم الاسلامية في الصومال والحقائق الغائبة ، صحيفة العربية ، ص ٢٠٠٦ ، ص ٥.

٢٧. السيد عوض عثمان ، المصدر السابق، ص ٢.

٢٨. بان غانم ، المصدر السابق ، ص ٣٩.

٢٩. السيد عوض عثمان ، المصدر السابق، ص ٢.

٣٠. عبد الرحمن جفري ، المصدر السابق ، ص ٥.

٣١. خالد بن سلطان ، المصدر السابق، ص ١.

٣٢. ازهار محمد عيلان ، المصدر السابق ، ص ٣١.

33. William Thom , Africa security issues through 2010 , military review m July / 2010 , p 9 .

٣٤. بان غانم ، المصدر السابق ، ص ٤١.

٣٥. نوار محمد ربيع ، المصدر السابق ، ص ١٢٣.

٣٦. بن عطاء الله رقية ، التدخل الدولي في الصومال ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، ٢٠١١ ص ٢٨

٣٧. رجب عمر عبد السلام العاتي المصدر السابق ، ص ٦٢.

٣٨. جمال سلامة علي، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية

منذ ١٩٣٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٨.

٣٩. د. هالة سعودي ، الولايات المتحدة في الامم المتحدة وضرورات الاصلاح بعد نصف قرن ، وجهة نظر عربية ، ط ١ ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦ ، ص ٦٩-٧٠.
٤٠. بان غانم ، المصدر السابق ، ص ٤٢.
٤١. د. هالة سعودي ، المصدر السابق ، ص ٧٠-٧١.
٤٢. بان غانم ، المصدر السابق ، ص ٤٣.
٤٣. محمود ابو العينين ، المصدر السابق ، ص ١٩٢.
٤٤. د. هالة سعودي ، المصدر السابق ، ص ١٩٩.
٤٥. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، مركز الدراسات والبحوث السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٣ ، ص ١١٧.
٤٦. ياسر ابو شبانة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.
٤٧. نوار محمد ربيع ، المصدر السابق ، ص ١٢٦.
٤٨. اجلال رأفت ، المصدر السابق ، ص ١٠٩.
٤٩. ابو بكر هدية المحروق ، التدخل الدولي في الصومال ، بحث منشور في مجلة الاسمية الاسلامية ، في كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاسمية ، العدد ٢٨ ، السنة ١٤ ، ليبيا ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣٠-٢٣١.
٥٠. شافعي ابتدون ، مستقبل الصومال بقيادة الرئيس الجديد فرماجو ، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، قطر ، ٢٠١٧ ، ص ٢.
٥١. محمود عبد الصمد محمد ذو اليدين ، تقرير صادر عن مركز مقديشو للبحوث والدراسات ، الصومال ، ٢٠١٦ ، ص ٤.
٥١. شافعي ابتدون ، المصدر السابق ، ص ٥.
٥٢. محمود عبد الصمد ، المصدر السابق ، ص ٦.
٥٣. شافعي ابتدون ، المصدر السابق ، ص ٧.

قائمة المصادر

أولاً : الكتب

١. هالة سعودي ، الولايات المتحدة في الامم المتحدة وضرورات الاصلاح بعد نصف قرن ، وجهة نظر عربية ، ط ١ ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦ .
٢. ياسر ابو شبانة ، النظام الدولي الجديد ، بين الواقع الحالي والتصور الاسلامي ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ٢٠٠٤ .

ثانياً : الرسائل الجامعية

١. بن عطاء الله رقية ، التدخل الدولي في الصومال ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، ٢٠١١ .
٢. جمال سلامة علي ، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ ١٩٣٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
٣. رجب عمر عبد السلام العاتي ، دور المنظمات الاقليمية الافريقية في تسوية النزاعات (دراسة حالة النزاع في الصومال) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ .
٤. محمد شوقي عبد العال ، دور المنظمات الاقليمية الافريقية في تسوية النزاعات (دراسة حالة النزاع في الصومال) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ .

ثالثاً : بحوث ودراسات

١. ابو بكر هدية المحروق ، التدخل الدولي في الصومال ، بحث منشور في مجلة الاسمية الاسلامية ، في كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاسمية ، العدد ٢٨ ، السنة ١٤ ، ليبيا ، ٢٠١٧ .
٢. اجلال رأفت ، القرن الافريقي : أهم القضايا المثارة ، ورقة خلفية ندوة المستقبل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٨ ، بيروت ، لبنان .

٣. احمد ابراهيم محمود ، الحروب الاهلية في افريقيا (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١.
٤. احمد ابراهيم محمود ، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية : دراسة اليات تسوية النزاعات في افريقيا ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٥. ازهار محمد عيلان ، الحرب الاهلية في الصومال ، بحث منشور في مجلة القضايا الدولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥٣ ، بغداد ، ٢٠٠٣.
٦. بان غانم ، الحرب الاهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية ، بحث منشور في مجلة التربية والعلوم جامعة الموصل ، المجلد ١٦ ، العدد ١ ، العراق ، ٢٠٠٩.
٧. حمدي عبد الرحمن حسن ، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، المستقبل العربي ، (مركز دراسات الوحدة) ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢.
٨. خليل العناني ، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في افريقيا ، مجلة آفاق افريقية ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١.
٩. السيد عوض عثمان ، بناء الدولة (أزمة المصالحة الصومالية) ، بحث منشور في مجلة كراسات استراتيجية ، العدد ١٤٧ ، السنة الخامسة عشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥.
١٠. عبد الرحمن جفري ، المحاكم الاسلامية في الصومال والحقائق الغائبة ، صحيفة العربية ، ٢٠٠٦.
١١. عبد الله حسن محمود ، الشعب الصومالي ضحية التنازع بين اباطرة الحرب وشيوخ المحاكم الاسلامية ، صحيفة دار الحياة ، بيروت ، بنان ، ٢٠٠٦.
١٢. محمود ابو العينين ، افريقيا والتحولت الراهنة في النظام الدولي ، مصر وافريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة اعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٦.
١٣. نجوى الفوال ، المواقف الدولية والاقليمية تجاه الأزمة الصومالية (في الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا) ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، بدون سنة نشر.
١٤. نوار محمد ربيع ، الازمة الصومالية بين الاوضاع والتدخلات الدولية ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الثالثة عشر ، كانون الثاني ، ٢٠٠٢.

رابعاً : المصادر الأجنبية

1. William thom ,Africas Security issues through 2000 , Military review , 2010 .

خامساً : المواقع الالكترونية

١. انور قاسم الخضري ، اوضاع الصومال في القرن الافريقي واثرها على الامن في البحر الأحمر ، تقرير صادر من مركز الجزيرة للدراسات والبحوث ، منشور على الموقع الالكتروني : تاريخ الاطلاع : ٢٠١٧/١٢/١٠ .

<http://jacsr.net/researches/105>

٢. خالد بن سلطان ، الحرب في الصومال ، بحث منشور على الموقع الالكتروني (مقاتل الصحراء) : تاريخ الاطلاع : ٢٠١٧/١٢/١٣ ، ص ١ .

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/index.htm>

